

الشباب والمسألة السكانية في سوريا

الدكتور عزت شاهين*

- مقدمة تتضمن مشكلة البحث وتساؤلاته الأساسية :

عند الحديث عن الموقف الشائك المتعلق بالقضايا السكانية يبدو أنه من الصعب إيجاد ذلك العامل الذي يجنب الشطط ، ففي ظروف التباطؤ الملحوظ لوتائر النمو الاقتصادي والاجتماعي وفي ظروف النقص في الموارد المادية والطبيعية ، والنمو البطيء لمستوى الحياة ، ومن أجل تسريع النمو الاقتصادي ، تظهر إجراءات إلحاق كل المشاكل الاجتماعية بنتائج الزيادة العالية للسكان لذلك يتحول الحديث عن الوضع الديموغرافي غير المناسب إلى صياغة مشكلة يقصد بها الوتيرة العالية للزيادة السكانية ، الأمر الذي يعني العمل على إيقاف هذا التزايد من أجل دفع عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي ، لا بل أن هذا التطور مرهون حسب الرأي السائد بمواعيد تحديد النسل أو إيقافه كلياً.

إن الجو العام للخوف من الفيض السكاني والمناقشات العنيفة غير العلمية لمشاكل هذا الفيض قد أثر على تفكير العلماء سيما غير الاختصاصيين كالفيزيائيين والبيولوجيين وعلماء الرياضيات والذين أثروا بدورهم في هذا عندما قادهم تأثرهم بتلك الأجواء إلى المماثلة الخاطئة للزيادة السكانية مع الولادات. فالعالم الأمريكي هونيل مثلاً أعلن بشكل مطلق أنه ليس في مقدور الإنسان الحديث كبح أو لجم سرعة الولادات وابتكر تلك النظرية التي تقول أن البشرية ستعرض عشرين مرة لملاقاة الكوارث العظيمة والإحباط في الحياة الاجتماعية وذلك بسبب الفيض السكاني والمتبقون من البشر سيستطيعون بعد خمسة آلاف سنة (وبعد أن يَمروا بأطوار الخوف والانبعاث) أن يتعلموا كيف توجه عملية الولادات، وهامهم مؤسسو نظرية الانتقال الديموغرافي ديفيس ، تومبسون وغيرهم ومع اعترافهم بأهداف

تخفيض الولادات والأسر متعددة الأطفال في البلدان النامية يمتنعون عن البحث المتعمق لأزمة الأسرة وحقائق الولادات المنخفضة أي عن طابع الدراسة الأكاديمية.

إن تحليل العوامل التي تؤثر على انخفاض الولادات وخاصة في البلدان الأقل انتشاراً لتنظيم الأسرة أو حتى التي لا يوجد فيها تبين أن تأثير التحديث (التمدن) هو العامل الحاسم في كل مجموعات الدول في حين تؤثر عملية تنظيم الأسرة فقط بـ **2-9** % على انخفاض الثابت العام للولادات. (أنتونوف ، **1986** ، **45**) وهذا ما يظهر إخفاق نظرية سهولة توجيه الولادات أو بشكل أدق تخفيض الولادات بمساعدة وسائل منع الحمل وتدابير تنظيم الأسرة . ولكي نتمكن من ملاحظة التوهّمات في التفكير حول سهولة التحكم بعملية الولادات بالمقارنة مع صعوبة إعادة بناء الاقتصاد وتحت ضغط النمو السكاني والبطء في عمليات انخفاض الولادات في مسار الزوال التاريخي وغير المحدود لتعددية الأطفال يجب توضيح ماذا يقصد بالتأثير في الولادات. التحكم بالسلوك الإيجابي للأسرة أم التحكم بظروف الحياة المساعدة أو المانعة لانخفاض عدد الولادات .

أيهما أسهل ؟ تغيير حاجة الأسرة لاقتناء الأطفال ؟ أم تغيير ظروف الحياة ؟ أو بشكل أدق ظروف ترويج الحاجة لاقتناء الأطفال ؟ الطريق الأول هو الأكثر صعوبة بما أن التأثير في ظروف ترويج الحاجة الموجودة عند الأسرة أسهل من تغيير الحاجة نفسها والتي تتغير عند الجيل الجديد وتبقى بشكل تقريبي غير متبدلة في كل جيل من الأزواج والأسر . وفي البلدان النامية ومنها سوريا نجد دعاية وسائل ضبط النسل ومراقبته بهدف تخفيض عدد الولادات نجدها من حيث الواقع والحقيقة دعاية للوسائل المسهلة لترويج تعليمات بشأن التقليل من عدد الأطفال بين أولئك الذين لبوا حاجاتهم في الأطفال وبين أولئك الذين لا يرغبون في إنجاب أطفال أكثر من مستوى احتياجهم . لذلك فإذا تم السير بهذه الطريق فإن العقبة الأساسية أمام تخفيض مستوى الولادات ستكون هي نفسها الحاجة لاقتناء الأطفال .

إن الدعاية للإمام بكيفية التطبيق الحديث لضبط النسل والنجاح في استعمال وسائله وتوفيرها للسكان لا تؤثر ولا بأي شكل على الحاجة نفسها في اقتناء الأطفال ويبقى التفكير بالإنجاب هو الأسبق . إضافة إلى أن هذه الدعاية لضبط النسل تعمل بالجانب الحتمي فقط في لوحة انخفاض الولادات تخفيض عدد الأطفال في الأسرة وتنشيط وجود طراز الأسرة قليلة الأطفال . على هذا الشكل فإن سياسة تنظيم الأسرة هي شيء آخر تماما وتتعارض مع السياسة الأسرية المتجهة لدعم الأسرة مع الأطفال وتعزيز نمط الحياة الأسري . (أنتونوف ، 1986 ، 98)

إن فكرة تنظيم الأسرة وانطلاقا من توجهاتها الإنسانية تتجه لتعزيز صحة الناس بوساطة الحفاظ على الصحة المنتجة لأفراد الأسرة كتحفيض نسبة وفيات الأطفال والمرضعات وتحسين صحة النساء بواسطة منع الإجهاض وتنظيم الحمل والخ .

إن برامج تنظيم الأسرة يجب أن تؤدي وظائف فضلا عن الأهداف الديموغرافية للحكومات وأهم وظيفة يجب أن تؤديها هي وظيفة الحفاظ على هذه المؤسسة الاجتماعية التي يقوم عليها بناء المجتمع من خلال العمل على ما يضمن بقائها واستمرارها وذلك بالنظر إلى مسألة العلاقة بين عدد الأطفال في الأسرة ومجموعة الوظائف والأدوار التي تؤديها كمؤسسة وحيدة في المجتمع . وإذا كان صحيحا وجوب تخفيض معدلات المواليد في الأسرة حتى تتم عملية المواءمة بين أعداد السكان المتزايدة والنمو الاقتصادي البطيء فإلى أي مستوى يكون ذلك وما هو العدد الأمثل للأطفال في الأسرة الذي يحفظ بقائها واستمرارها ؟

على أساس ذلك نرى أن النجاح في مواجهة المشكلة السكانية وتحقيق التحديات الإنمائية يرتبط بطبيعة التشخيص لعلاقة الظروف والأوضاع التي يعيشها السكان بقرارهم الإنجابي ولا نعتقد هنا أن وسائل الدعاية والترويج الإعلامي ستكون كفيلة بالتأثير على قرار الإنجاب مع انخفاض مستوى التعليم وانتشار الأمية ومحدودية مساهمة المرأة في قوة العمل وتدني مستوى التأهيل والتدريب وعدم توفر فرص العمل لطالبيه والخ وهنا يأتي دور الشباب

باعتبارهم أنهم هم الذين يشكلون قوة العمل والقوة البشرية وبهم تتحدد نسبة الإعالة ومستوى الخصوبة وحجم الناتج المحلي والدخل القومي والمعالم الديموغرافية للمجتمع بشكل عام وهم الشريحة السكانية الأوسع والأكبر حجماً حيث يشكلون **42.7%** من السكان في العمر **13-35** سنة (اتحاد شبيبة الثورة ، **2006** ، **9**) وهم الأكثر عرضة لتحديات الصحة الإنجابية مثل الزواج المبكر وزواج الأقارب والسلوك المحفوف بالمخاطر وانتشار الأمراض المنقولة عن طريق الجنس.

إن إدماج الشباب في التنمية وتمكينهم من المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر عليهم وتوفير الظروف الملائمة لتمكينهم من التصرف وفقاً لمصلحتهم ومن خلال منطلقاتهم الذاتية إضافة إلى أن مسائل تعليمهم وتدريبهم هو الذي يشكل الأساس في إبطاء قوة الاندفاع للنمو السكاني وتحقيق التحديات الإنمائية للقرن الحادي والعشرين وجني الثمار الاقتصادية التي يحققها انخفاض الخصوبة الناتج عن اضمحلال الحاجة لاقتناء الأطفال وعن توفر النظرة المتبصرة بمستقبلهم . فالى أي مدى يتم دمج الشباب في عملية التنمية ؟ وما هو واقع الشباب واحتياجاتهم غير الملباة ؟ ما هي اتجاهاتهم نحو قضاياهم الأساسية والقضايا المتعلقة بالسكان ؟ هل ينقصهم الوعي بطبيعة المسألة السكانية وبطبيعة المشاكل المرتبطة بها ؟ هل ينقص هؤلاء الشباب الوعي والمعرفة بكيفية وبضرورة استخدام وسائل تنظيم الأسرة ؟ ألا تتوفر عندهم النظرة المتبصرة بمستقبلهم ومستقبل أولادهم فيما بعد ؟ ألا تتوفر عندهم الوعي بمخاطر الإنجاب المتعدد ؟ ما هو المتاح أمام هؤلاء الشباب من خدمات الصحة الإنجابية ؟ ما هي المعوقات التي تحد من إمكانية هؤلاء الشباب في أدائهم لدورهم المنشود ؟ ما هو العامل الحاسم المؤثر لقرار الإنجاب عند هؤلاء الشباب ؟

- طبيعة المسألة في سوريا:

بدأ الاهتمام بالقضايا السكانية في سوريا بعد صدور نتائج تعداد عام **1970** حيث برزت إلى السطح جملة المشاكل والأزمات المتعلقة بحاجات السكان غير الملباة التعليم - العمل - السكن - الصحة - المياه... الخ ولذلك صارت القضايا السكانية تشكل محورا أساسيا في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ابتداءً من الخطة الخمسية الخامسة **1981** - **1985** التي أظهرت العلاقة المتبادلة بين العامل السكاني والتنمية الاقتصادية وحتى الخطة الخمسية العاشرة **2001 - 2005** التي سعت لإيجاد توازن بين متطلبات السكان المتنامية ومقدرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومع أن الهدف الأساسي لكافة الخطط الخمسية منذ عام **1980** حتى عام **2005** كان تلبية المتطلبات المتنامية للسكان من رفاه وتطور لمستوى الأسرة الاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليمي والثقافي إلا أن الواقع يقول بأن ما تحقق فعلا كان أقل بكثير من مستوى الطموحات والأهداف فقد اتسعت رقعة الفقر وبالتحديد فقر القدرات حيث بقي **5.3** مليون من السكان يعيشون تحت خط الفقر الأعلى **30.13%** من السكان ومن أصل هذه النسبة هناك **20%** ممن يعتبرون فقراء و**11.14%** ممن يعانون من الفقر الشديد والذين لا يتمكنون من سد الحاجات غير الغذائية بشكل كامل (هيئة شؤون الأسرة . **2006** ، **4**)، كما تراجع دخل الفرد ليصل إلى **21%** من وسطي دخل الفرد في العالم و **55%** من وسطي دخل الفرد في الدول متوسطة النمو .

وعلى صعيد التعليم فلا تزال نسبة غير الملتحقين مرتفعة وخاصة لدى الإناث وأطفال الريف وتدل على حرمان حوالي أكثر من ربع أطفال سوريا من التعليم الأساسي وارتداد قسم كبير منهم ممن تسرب بشكل مبكر إلى مجرد الإمام بالقراءة والكتابة أو النكوص إلى

الأمية التي مازالت نسبتها حتى عام **2004** بحدود **19%** هذا إضافة إلى أن نسبة غير الملتحقين من العمر **12** سنة فأكثر والتي تصل إلى أكثر من **46%** على مستوى القطر ككل وفي الريف تصل إلى أكثر من **51%** .

وعلى صعيد العمل والتشغيل فقد بلغ معدل البطالة عام **2002** بين الشباب في الفئة العمرية **25 - 35** سنة **17,17%** في حين كانت نسبة الشباب بين أفراد القوة العاملة العاطلين عن العمل **78%** ، أما العاملين فكانت الغالبية منهم تعمل في مجالات لا تتوافق مع التخصصات العلمية وهذا ما بينته نتائج مسح القوة العاملة الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء عام **2002** حيث وجد أن **35%** من خريجي الجامعات العاملين كانوا يعملون في مجالات لا تتوافق مع اختصاصاتهم وأن **25%** من حملة الشهادة الثانوية يمارسون أعمالاً لا تتناسب مع مؤهلاتهم الأمر الذي يعني انخفاض الكفاءة الخارجية للتعليم مما سينعكس سلباً على عملية التنمية في صيغة ظهور البطالة بين الخريجين وانخفاض مستوى الإنتاجية الوسطى للعمل .

هذه الأرقام التي تمثل جزءاً بسيطاً من الصورة العامة تدعو لإعادة طرح السؤال من جديد: هل تعتبر الزيادة السكانية هي المسؤولة فعلاً عن هذا الوضع رغم الجهود التي تبذل منذ ثلاثة عقود إلى اليوم ؟ هنا نؤكد ثانية أنه ومع عدم نكران ما للزيادة السكانية من آثار ومنعكسات سلبية في مجالات شتى ، إلا أنه لا يمكن حصر كافة المشاكل والأزمات المتعلقة بالاقتصاد والعمل والدخل والتعليم والصحة والخ بالزيادة السكانية تحديداً فهذه مشكلة البطالة مثلاً لا ترجع (وكما هو الرأي السائد) إلى الزيادة السكانية وزيادة عدد الأفراد الجدد الداخلين إلى سوق العمل والذي يبلغ حوالي **200000** ألف سنوياً بقدر ما ترجع إلى سوء التخطيط الاقتصادي وبالتالي ضعف عملية التطور واستمرار ظاهرة الركود التي تسيطر

على الاقتصاد منذ سنوات . ففي العقدين السابقين تراجعت معدلات نمو عدد من الصناعات إلى ما دون معدلات نمو السكان كما تراجعت مستويات تشغيل الطاقات الإنتاجية في العديد من تلك الصناعات **1995** إلى **100** عام **2000** . وكان من نتيجة ذلك كله ضعف تطور سوق العمل وانخفاض قدرة تلك السوق على استيعاب القادمين الجدد إليها وارتفاع معدل البطالة الظاهرة والمستترة . هذا إضافة إلى ما أدى إليه تشغيل أعداد إضافية من الأشخاص في القطاع العام حيث اعتبرت الحكومة أن ذلك يمكن أن يخدم أهدافاً اجتماعية كتحرير هؤلاء من البطالة والفقر فكانت النتيجة تكس أعداد كبيرة من العمال في المؤسسات والشركات الحكومية دون حاجة فعلية إليهم جميعاً مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية الوسطى للعامل ومما يكون له الأثر المباشر في انخفاض الناتج الإجمالي وانخفاض الدخل وتدني نوعية الخدمات العامة التي تقدم للمواطنين وانتشار ظاهرتي الكسل والتواكل بين العاملين.

ومما زاد في الطين بلة ذلك النسق البيروقراطي الطارد للاستثمار (رغم وجود القانون المحفز له) من تخلف تقانات العمل الإداري غير المحوسب إلى ضعف آليات المحاسبة والمساءلة التي تتعارض مع جذب الاستثمار وتؤدي مصلحه . هذا إضافة إلى الدور غير الايجابي الذي يلعبه القطاع الخاص في عملية التنمية لأنه من النادر أن يستثمر في القطاعات الإنتاجية الرئيسية بل يتجه غالباً إلى المضاربات العقارية والقطاعات الهامشية في الصناعة (الشامبو والساكر والعلكة...والخ) وهذا طبيعي فهو يتجه نحو القطاعات الأسهل والأوفر ربحاً والأقل مجازفة حتى صار ينظر لمن يريد أن يؤسس لصناعة وطنية حقيقية على أنه أبل وفق تعبير أحد الباحثين. (ذكريا ، **1998** ، **813**) .

وعلى صعيد التعليم مجدداً فإن المشاكل التي تعتريه من حيث الالتحاق والاستيعاب والتسرب ونسبة الخريجين وكفاءتهم ومشكلات الموازنة ومشكلات الجودة وإلى آخره ، لا تعود (وكما هو الرأي السائد) إلى زيادة أعداد المنتسبين بقدر ما تعود إلى طبيعة ومظاهر

البناء الاجتماعي التي تشكل في تداخلاتها مثبطات ومعوقات فاعلة تحول دون تحقيق الصورة المنشودة . إذ كيف يمكن لقيم التعليم الجاد والعمل المنتج أن تسود في جو لا يحتاج أساساً لقيم العلم والإنتاج بل قيم وأخلاق الشطارة وتدبير الحال ؟ كيف يمكن لتحسين الكفاءة والارتقاء بمستوى الأداء وزيادة الاهتمام ذاتياً أن تسود مع عدم سيادة معايير العمل للأكفأ والأجدر أو تكافؤ الفرص أمام المتعلمين والخريجين في سوق العمل ؟ كيف يمكن لقيم إتقان الاختصاص أن تسود مع ضعف الاحتمال بالحصول على فرصة عمل بهذا الاختصاص ؟ .

إن ما ينطبق على التعليم أو البطالة يسري على كافة المسائل المتعلقة بأوضاع السكان بشكل عام وأوضاع الشباب على وجه الخصوص ، ولذلك فإن الحديث عن النمو والتزايد السكاني على أنه هو السبب في تلك المشاكل والصعوبات التي تم الحديث عنها هو أمر مجانب للصواب خاصة عندما نتناول المسألة من الناحية الديموغرافية البحتة فإننا نجد أن معظم المؤشرات الديموغرافية تشير إلى أن سوريا اليوم هي على أعتاب مرحلة التوازن الإيجابي في النمو السكاني (المرحلة الثالثة من مراحل النمو بعد التوازن السلبي والنمو الانفجاري للسكان) . هذه المرحلة التي تتميز بانخفاض تدريجي في معدلات الخصب والولادة ومعدل النمو السنوي وارتفاع في متوسط سن الزواج وتغيرات في التركيب العمري للسكان ...والخ . لقد انخفض معدل النمو السنوي للسكان من **3.35%** في بداية الثمانينات إلى **2.37%** عام **2005** ، كما انخفضت الخصوبة الكلية بمعدل **1.5** طفل كل عشر سنوات للفترة **1978 - 2004** وللمرأة الواحدة من أكثر من **8.3** ولادة حية عام **1978** إلى **3.66** ولادة حية عام **1999** أي بمعدل انخفاض قدره **-3.8%** سنوياً وإلى أقل من **3.5** ولادة حية عام **2000** وإلى أقل من **2.5** مولود عند المرأة الحاصلة على الشهادة الثانوية ، كما انخفضت الخصوبة الزوجية أيضاً بمعدل انخفاض قدره **-2.4%** سنوياً اعتباراً من عام **1978** ، وارتفع متوسط سن الزواج الأول بين الذكور إلى

28.5 سنة عام **2001** وبين الإناث إلى **26.6** سنة لنفس العام . (الاستراتيجية الوطنية للسكان ، **2006** ، **11-17**) .

وفي التركيب العمري للسكان فقد انخفضت نسبة الأفراد دون **15** سنة من **49.3%** عام **1970** إلى **40.5%** عام **2000** وإلى ما دون ذلك في الأعوام التي تلت في حين ارتفعت نسبة الأفراد ضمن القوة البشرية من **46.6%** عام **1970** إلى **56.4%** عام **2000** وبقيت نسبة المسنين لهذه الفترة على ما هي عليه . (تم حساب الأرقام من المجموعات الإحصائية السورية لأعوام مختلفة)

كل ذلك يؤكد أن مرحلة النمو الانفجاري للسكان هي مرحلة انتقالية مرت بها كافة الدول المتقدمة وتمر بها حالياً غالبية البلدان النامية ومنها سوريا التي تشير فيها المؤشرات إلى أنها على أعتاب الدخول في مرحلة التوازن الايجابي كما سبق .

إن مرحلة النمو الانفجاري التي بدأت في البلدان النامية ومن بينها سوريا مع بداية النصف الثاني من القرن الماضي ، قد تميزت بأنها كانت سابقة للتطور الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلدان بعكس الدول الأوربية ولذلك ونظراً لعدم كفاية التغيرات الاقتصادية المطلوبة لتطوير قوى الإنتاج وزيادة حجم الدخول وخلق فرص كافية للتوظيف فقد ساد الرأي بأن المشكلة تنحصر في الزيادة السكانية دون النظر بنفس الأهمية إلى عمليات الاستنزاف والتبديد الحاصلة في موارد هذه البلدان وفائضها الاقتصادي وإلى الاستخدام والاستثمار الأمثل لها .

ولبيان مدى صحة منهجيتنا في التحليل وعدم صواب الاعتقاد بأن النمو السكاني المرتفع والنتائج (حسب الرأي السائد) عن غياب أو ضعف الوعي بالمنعكسات السلبية للإنجاب المتعدد على الأسرة والمجتمع ، أو غياب النظرة المتبصرة بمستقبل الأولاد ، أو انخفاض

الوعي بكيفية استخدام وسائل تنظيم الأسرة ، أو عدم توفر هذه الوسائل ، هو السبب في بقاء هذه المشكلة، فقد تم طرح هذه التساؤلات للإجابة عنها في القسم الميداني من الدراسة .

-القسم الميداني :

تماشياً مع منهجية التحليل التي تم الاستناد إليها في القسم النظري للبحث فقد تم تصميم استبيان لاستطلاع آراء عدد من الشباب حول القضايا الأساسية المتعلقة بالمسألة السكانية والتي دارت حولها تساؤلات الدراسة . ومع إدراكنا بأن الحديث عن الشباب أو البحث في أي من قضاياهم سيكون مجانباً للصواب إذا لم يأخذ في الاعتبار المتغيرات العديدة التي تجعل منهم فئة متنوعة السمات والخصائص ، إلا أن البحث في كافة تلك المتغيرات أمر خارج حدود امكاناتنا ولذلك فقد ركزنا في هذا البحث على بعض المتغيرات ذات العلاقة بالمسألة السكانية واعتمدنا على عينة مؤلفة من مائة طالب جامعي تم اختيارها بشكل عشوائي من طلاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة دمشق . وبعد جمع البيانات وتفريغها وتبويبها وتحليلها فقد كانت النتائج التالية :

1- في الجواب على السؤال المتعلق بتحديد أسباب الأزمات والمشاكل التي يعاني منها

السكان فقد حصلنا على البيانات المدرجة في الجدول التالي :

جدول رقم (1)

رأي أفراد العينة في سبب المشاكل التي يعاني منها السكان

النسبة المئوية	السبب
12	الزيادة السكانية
45	الهدر وتبديد الفائض الاقتصادي
23	سوء التخطيط الاقتصادي
10	قلة الموارد والامكانيات
10	أخرى تذكر

من البيانات السابقة نلاحظ أن السبب الأساسي حسب رأي الشباب يعود بالدرجة الأولى إلى الهدر وتبديد الفائض الاقتصادي إضافة إلى سوء التخطيط الاقتصادي حيث احتلت نسبة من أجابوا بذلك المرتبة الأولى وكانت نسبتهم **68%** في حين لم تشكل نسبة من أرجعوا ذلك إلى الزيادة السكانية وقلة الموارد معاً أكثر من **20%** . وهذا يؤكد منهج التحليل النظري في هذا البحث والقائل أن الزيادة السكانية لا تشكل العامل الحاسم في المشاكل التي يعاني منها المجتمع .

2 - في السؤال عن مدى اعتقاد الشباب بوجود منعكسات سلبية للتزايد السكاني أجاب **87%** أنهم يدركون ذلك لكنه ليس العامل الذي تنحصر فيه أسباب المشاكل المعاشة . وعند السؤال عن أهمية دور الأفراد والأسر في التخفيف من حدة المشاكل أجاب **84%** أن تخفيض عدد الولادات في الأسرة يساهم في ذلك لكنه لا يحله كلياً .

3 - لمعرفة مدى وعي الشباب بمساوئ الإنجاب المتعدد أو كثرة الأولاد في الأسرة فقد تم طرح السؤال : ما رأيك بكثرة الأولاد في الأسرة ؟ وحددنا أربعة خيارات يتم اختيار واحد منها فقط . وهنا حصلنا على البيانات التي يظهرها الجدول التالي :

جدول رقم (2)

رأي أفراد العينة في كثرة الأولاد بالأسرة

المتغير	النسبة المئوية
ضمان للأبوين عند الكبر	15
عزوة للأسرة	-
مساعدة الأب في النفقات	-
عبء على الأبوين	85

من البيانات السابقة نلاحظ أن الغالبية الساحقة أفادوا بأن كثرة الإنجاب هي عبء على الوالدين ولا فائدة مباشرة يمكن أن تحققها كثرة الولادات في الأسرة وهذا يعني وعي الشباب المتعلم بمساوئ الإنجاب المتعدد وعدم الحاجة إليه اليوم .

4 - في الإجابة على السؤال: ما هو العدد الأمثل للأولاد في الأسرة برأيك ؟ هل هو طفل واحد ؟ أم طفلين ؟ أم من **3** - **4** أطفال ؟ أم أكثر من أربعة ؟ فقد أجاب **74%** من أفراد العينة أن طفلين اثنين هو ما يمثل العدد الأمثل في حين أجاب **23%** أن هذا العدد يجب أن يكون من **3** - **4** أطفال ولم يذكر سوى **3%** ضرورة إنجاب أكثر من أربعة أطفال .

5 - وعند سؤال الذين اختاروا العدد اثنان عن سبب تفضيلهم ذلك كانت البيانات التالية :

جدول رقم (3)

سبب تفضيل وجود طفلين في الأسرة فقط

السبب	التكرار	%
إمكانية تأمين متطلباتهم	55	74.32
دليل على التحضر	12	16.21
أفضل لصحة الأم	4	5.42
أكثر راحة للوالدين	3	4.05
المجموع	74	100

وهنا نلاحظ أن العامل الأكثر فاعلية في تفضيل الشباب لطفلين في الأسرة يعود لتلك النظرة المتبصرة بمستقبل هؤلاء الأطفال ومدى الإمكانية في تأمين مستوى معيشي لائق لهم والوفاء باحتياجاتهم ومتطلباتهم حيث أجاب **74%** أن هذا هو السبب في إنجاب طفلين فقط .

6 - في الجواب على السؤال المتعلق برأي الشباب حول السن الأمثل والأنسب للزواج بالنسبة للذكور والإناث فلم يوافق أي منهم على زواج الفتى أو الفتاة قبل سن العشرين سنة في حين أجاب أكثر من **80%** منهم أن سن الزواج المناسب للفتى هو ما بعد سن الخامسة والعشرين أما بالنسبة للفتاة فقد أجاب **42%** أن السن المناسب لزوجها هو بعد هذا العمر أيضاً وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (4)

رأي الشباب في السن المناسب للزواج

سن الزواج المناسب	للفتى	للفتاة	المجموع
أقل من 20 سنة	-	-	-
20 - 25 سنة	19%	58%	38.5%
25 سنة فأكثر	81%	42%	61.5%
المجموع	100	100	100

وعند السؤال عن السبب في أن السن المناسب للزواج هو بعد سن الخامسة والعشرين أجاب **64%** ممن اختاروا هذا السن أنه يعود إلى عدم المقدرة على تأمين متطلبات الزواج قبل هذا السن . إن في مثل هذه النتيجة دليل آخر على صحة افتراضنا أو طرحنا في القسم النظري من حيث أن مرحلة النمو الانفجاري للسكان هي في طريقها للحل من الناحية الديموغرافية طالما أن توجهات الشباب هي الزواج بعد سن **25** سنة الأمر الذي سيحجم فترة الخصوبة ومن ثم عدد الولادات .

7 - في الجواب على السؤال المتعلق بمدى معرفة الشباب بوسائل تنظيم الأسرة كانت البيانات المدرجة في الجدول التالي :

جدول رقم (5)

مدى معرفة الشباب بوسائل تنظيم الأسرة

نوع الوسيلة	أعرف قليلاً	أعرف جيداً	لا أعرف
حبوب	-	100	-
لولب	-	100	-
حقنة	12	88	-
العزل	15	85	-
العازل الواقي	-	100	-
التعقيم	-	100	-
إطالة فترة الرضاعة	-	100	-
فترة الأمان	10	90	-
الغرس (نوربلانت)	15	10	75

من البيانات السابقة نلاحظ أن لدى الشباب معرفة جيدة بوسائل تنظيم الأسرة وخاصة الوسائل الأكثر انتشاراً واستخداماً (الحبوب ، اللولب ، العازل الواقي وإطالة فترة الرضاعة) وهذا يعني أن المسألة ليست في معرفة الشباب بوسائل تنظيم الأسرة أو استخدامها خاصة وأنه لدى السؤال عن إمكانية وضرورة استخدامها فقد وافق أكثر من **95%** على أهمية

وضرورة وإمكانية استخدامها وأن ذلك لا يتعارض مع التعاليم الدينية إلا ما يخص الإجهاض والتعقيم .

8 - أعطى **55%** من أفراد العينة الترتيب الأول لقضية العمل عندما طلب منهم ترتيب بعض القضايا التي نظرت فيها الدراسة حسب الأهمية تلاها قضية السكن والخوف من المستقبل . وقد تأكد ذلك عند السؤال عن احتمال الحصول على فرصة عمل بعد التخرج حيث أجابت الغالبية العظمى (**76%**) بأن الاحتمال ضعيف في ذلك وخاصة إذا كان العمل وفق الاختصاص .

9 - عن الخيارات المتاحة أمام الشباب لضمان فرص المستقبل فقد أجاب **49%** من أفراد العينة بعدم رضاهم عن واقع الحال وفرص المستقبل وأبدوا نزوعهم ورغبتهم في السفر لضمان فرص المستقبل.

- يمكن الاستنتاج مما ورد سابقاً أن المسألة لا تكمن في عدم وعي الشباب أو عدم فهمهم لطبيعة الوضع السكاني في سوريا حيث عكست كل البيانات السابقة مستوى جيد لهذا ، بل إن القضية غالباً ما تتمثل في عوامل أخرى هي ما تم الحديث عنها في القسم النظري لهذا البحث . بقي أن نقول أخيراً أنه مع إدراكنا بأن العينة التي تم الاعتماد عليها في هذا البحث لا تمثل فئة الشباب بكل متغيراتها لكن إجراء بحث من هذا النوع على عينة من المتعلمين يأتي ليوضح ويؤكد أن المسألة السكانية هي في صميم وعي المتعلمين وبالتالي فإن حلها سيبقى مرتبطاً بمدى الإمكانية على مواجهة تحديات التعليم بالدرجة الأولى .

وبذلك فقد كان هذا البحث دراسة تحليلية لذلك الرأي السائد منذ عقود إلى اليوم ، والمتمثل بأن النمو السكاني في البلدان النامية ومنها سوريا هو العقبة الأساسية أمام التنمية ، لا بل أن الأزمات والمشاكل التي تعاني منها هذه البلدان في الاقتصاد والعمل والدخل والصحة

والتعليم وإلخ تعود أولاً وأخيراً إلى الأعداد المتزايدة للسكان ، وبالتالي فإن النجاح في تحقيق التحديات الإنمائية وجني الثمار الاقتصادية محكوم بمدى القدرة على مواجهة المشكلة السكانية ، الأمر الذي يعني مضاعفة الجهود لنشر وسائل الدعاية للإمام بكيفية التطبيق الحديث لضبط الإنجاب ، على أساس أن غياب الوعي بين الأفراد (ومن ضمنهم الشباب) بمخاطر الإنجاب المتعدد ، وغياب النظرة المتبصرة بمستقبل الأولاد إضافة إلى عدم الوعي والمعرفة بكيفية استخدام وسائل تنظيم الأسرة هي السبب في استمرار المشكلة .

ولبيان ما إذا كان هذا التشخيص يمثل الواقع أم لا ، فقد حاولنا في بحثنا هذا توضيح بعض القضايا التي تبين ذلك. أولها أن المشاكل والأزمات التي ورد ذكرها سالفاً لا تعود إلى الزيادة السكانية بقدر ما تعود إلى أسباب وعوامل من طبيعة اقتصادية. وقد أوردنا مثال عن مشكلة البطالة وبيّنا أنه ليس زيادة عدد الأفراد الجدد الداخلين إلى سوق العمل سنوياً هم السبب في المشكلة ، بل سوء التخطيط الاقتصادي وضعف عملية التطور

المراجع :

- 1:** اتحاد شببية الثورة ، التقرير السنوي الثاني حول واقع الشباب واتجاهاتهم نحو قضاياهم الأساسية ، دمشق ، **2006** .
- 2:** أنتونوف.أ.إ. ، ولادات الأسرة:ماضيها وحاضرها ومستقبلها، موسكو ، **1986** .
- 3:** تقرير التنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية للعلم **2005** .
- 4:** زكريا. خضر، إشكالية التنمية: بحث في الاحتمالات والحلول، بحث مقدم في الأسبوع الثقافي الثالث، جامعة دمشق، **1998** .
- 5:** المجموعة الإحصائية السورية للأعوام **1984** ، **2001** ، **2004** .
- 6:** الهيئة السورية لشؤون الأسرة، الاستراتيجية الوطنية للسكان، **2006** .